الصحراء الجزائرية، اتفاقيات ايفيان والتفاوض العسير

The Algerian Sahara, the Evian agreements And the difficult negotiations

العربي العربي ♦
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم -الجزائر
larbi.larbi@univ-mosta.dz

فراحي محمد
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم -الجزائر
mohamed.frahi@univ-mosta.dz

بوغازي عبد القادر
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم -الجزائر
abdelkader.boughazi@univ-mosta.dz

تاريخ الإرسال: 2020/08/08 تاريخ القبول: 2020/12/01 تاريخ النشر: 2020/12/30

الملخص:

تروم هذه الدراسة؛ تَتَبُّع وفحص المسار التفاوضي لقضية الصحراء الجزائرية، ضمن اتفاقيات ايفيان بين المفاوض الجزائري، ونظيره الفرنسي. كما تتساءل الدراسة عن خفايا الاستراتيجيات المتَّبعَةِ من قِبَلِ الطرف الفرنسي، لعزل الصحراء وابعادها عن القضية التفاوضية والعمل على تهميشها، إلى جانب الأبعاد الجيو-سياسية والاقتصادية لهذه الأطروحات. مع رَصْدٍ للإكراهات وقائمة الانتظارات بعد كل جولة تفاوضية، وكيف غَدَت الصحراء شرطًا أساسيًا للقبول باستقلال الجزائر التام. وأثبتت هذه الدراسة؛ أن إعادة احتواء الصحراء وضمّها إلى الوطن، وعدم الانصياع وراء شعار الاستعمار "الصحراء فرنسية"، تطلَّب تضحيات جِسام، اختلفت المحدِّدات فيها بين عسكرية وسياسية واقتصادية وثقافية، وأن النخبة السياسية الحاكمة في فترة ما بعد الاستقلال استطاعت أن تتفاعل مع مدخلات البيئة الدولية؛ من ضُّغوطَات محلّية، إقليمية ودولية، وأصْدَرَتْ العلبة السوداء مخرجات لقيت ترحيبًا من بعض الأطراف، وانتقادات لاذعة من أطراف معارضة.

الكلمات المفتاحية: الصحراء الجزائرية، اتفاقيات ايفيان، الاستراتيجية الأمنية، السدود النارية، التفاوض.

Abstract:

This study seeks to examine and follow the negotiation path of the Algerian Sahara issue, within the Evian agreements between the Algerian

♦ المؤلف المرسل

negotiator and his French counterpart. The study also questions the subtleties of the strategies adopted by the French government to isolate the Sahara, keep it away from the subject of negotiation, and marginalize it, as well as the geopolitical and economic dimensions of these theses. With the follow-up of the restrictions and the waiting list after each round of negotiation, how the Sahara has become a prerequisite for accepting the total independence of Algeria.

This study proved that the re-containment of the Sahara and the annexation of the homeland, and not to comply with the slogan of colonialism "Sahara French", required great sacrifices, the determinants of which differed between military, political, economic and cultural. The post-independence political elite was able to interact with the inputs of the international environment, from domestic, regional and international pressures, and the black box produced outputs that were welcomed by some parties and harsh criticism from opposition parties.

Keywords: Algerian Sahara, Evian Agreements, Security Strategy, Fire Dams, Negotiation.

مقدمة

الكثير من يعتقد وهمًا أن استقلال الجزائر كان سهلاً؛ وأن خروج فرنسا كان بمحض ارادتها. إنها مغالطات واهية؛ يَعمَدُ العديد من المأجورين أو المُستَّلَبين الترويج لها، والتأسيس للإقناع بها. لكن الوقائع التاريخية، والأحداث المُسَّجلة في الذاكرة الجماعية، تُثبِتُ وَهَنَ هذه الطروحات، وتَنخُرُ أسس المروِّجين لصحَّتِها.

إن حِدَّة الثورة؛ والعزم على الخروج من نَيْرِ الاستعمار، دفع السلطات الفرنسية إلى انتهاج مقاربة جديدة في التعامل مع القضية الجزائرية. فعمدت إلى مقاربة الفصل بين الشمال والجنوب، رغبةً منها في الاحتفاظ بالصحراء. هذا المجال الحيوي الجديد أمنيًا واقتصاديًا، خاصةً بعد اكتشاف النفط فيها عام 1956. وتَمَّ التوصل إلى قناعة مفادها؛ أن مالك الصحراء، يكون بيده مفاتيح الشمال الافريقي، ومغاليق افريقيا السوداء، وتفتح أمامه المجال واسعًا للتحكم في البوابة الجنوبية لأروبا. فبدأ التفكير في جعل الصحراء كمازل جغرافي، ومجال خلفي للصراع، وورقة رابحة تُدَعِّم الوتيرة التنموية ليس لفرنسا وحدها، بل للقارة الأوربية برُمَتِها.

تأسيسًا على ما تقدَّمَ؛ تروم هذه الدراسة تَتَبُّع المحَطَّات المختلفة، وتَرَصُّد الآليات المتباينة التي تَمَّ توظيفها إبان مسار استرجاع الجزائر للصحراء، ومساءلة الاستراتيجيات المنتهجة من قبل فرنسا لإبعاد إشكالية الصحراء عن موائد التفاوض، وجعلها قضية مستقلةً عن تقرير المصير. كما نحاول مجادلة الأطروحات التي تُرَوِّجُ للتَّخَلِي المجَّاني للسلطات الفرنسية عن الصحراء، ومنحها الجزائريين الاستقلال على طَبَقٍ من ذهب، بِغضِّ النظر عن الأرواح التي زُهِقَتْ، والتكلفة المتعددة الأبعاد في الزمان والمكان.

أما النقاش الجوهري لمتن هذه الدراسة؛ فيتمحور حول الإشكالية الرئيسية التالية: لماذا ركزَّت فرنسا على الصحراء الجزائرية، وعمدت إلى مقاربة فصل الشمال عن الجنوب، وقبلت باستقلال الجزائر شريطة التَّخَلِي عن الصحراء؟

هذه الإشكالات؛ وما يتناسل عنها من تساؤلات، سيتم مناقشتها في أربع محاور رئيسية. تشمل الأوضاع الدولية ودواعي الاهتمام بالصحراء الجزائرية، إلى جانب المنافع الاقتصادية والاستراتيجيات الأمنية التي تم انتهاجها، وكيف وُظِّفَت الدعاية لتمييع ملَّف الصحراء، ومعارك التصدِّي العسكرية والدبلوماسية لحلِ إشكالية الوضع الإداري للصحراء.

جدول رقم (01) يوضح حجم الاستثمارات في المحروقات بالصحراء 1952-1962، (مليار فرنك فرنسي)

السنوات	حجم الاستثمارات	السنوات	حجم الاستثمارات
1952	0.396.000	1958	80.000.000.000
1956	12.000.000.000	1959	140.000.000.000
1957	20.000.000.000	1960	200.000.000.000

المصدر: Céline Ragon-Delmond, **La politique Economique du Pétrole en Algérie**, Revue L'Algérianiste, N:107, Narbonne Cedex, Sept. 2004, P. 19.

أولاً: الأوضاع الدولية، ودواعي الاهتمام بالصحراء الجزائرية.

1-التحَدِّيات الدولية، ومركزية الأمن الطاقي في الاقتصاد الفرنسي.

لقد كان لتطور الأحداث في الخمسينات؛ ابتداءً من محاولات التأميم في إيران من قبل **"محمد مصدق"**، والعدوان الثلاثي على مصر، وتأميم الرئيس المصري جمال عبد الناصر لقناة السويس،[1] دوراً في تفسير التطور السريع للبحث عن موارد الطاقة في الصحراء الجزائرية. حيث أن النفط لم يعُد يصل الدول الأوربية

[1] **ترجع أزمة قناة السويس**، إلى مشروع السَّدْ العالي الذي تبَنَّاه الرئيس جمال عبد الناصر نظراً لمزاياه العديدة. كتوفير الكميات الكبيرة من المياه التي تُهدر سنويًا في البحر المتوسط، توسيع المساحة المزروعة والتي يمكن سَقْيُهَا، إلى جانب توليد الطاقة الكهربائية. وقُدِّرتْ تكاليفه ب 1.4 مليار دولار$. وطلب عبد الناصر من الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا والبنك الدولي، تمويل هذا المشروع. بعد دراسة لجدواه، وافق البنك الدولي على تمويل نصف المبلغ، كما قبلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا المساهمة لكن وفق شروط، وهي: عدم قبول أي مساعدة، أو تعاون مع المعسكر الشيوعي، إنهاء لكل التعاملات العسكرية مع الاتحاد السوفيتي، وقُبول التسوية السلمية مع إسرائيل، هذا مع التجديد السنوي للتمويل. فأحَسَّ عبد الناصر أن هذه الشروط قاسية، وأنها ستستعمل كأداة ضغط كلما حان موعد تجديد التمويل.
إن اعتراف مصر بجمهورية الصين الشعبية عام 1956م، أدى إلى امتعاض الدولتين، وسحب عرضها لتمويل السد العالي في 19 جويلية 1956 م. فتوجه إلى الاتحاد السوفييتي وطلب منه التمويل، كما قرر تأميم القناة، والاستعداد للحرب ضد إسرائيل. هنا بدأت الدول الثلاث ومعهم إسرائيل التحضير لما سُمي بالعدوان الثلاثي على مصر.

بانتظام، ما جعل الدول المُستهلكة تُفكِّر في تنويع مصادر تموينها، والبحث عنه في مناطق جديدة. فلجأت فرنسا إلى مستعمراتها، خاصة منها الجزائر. وبدأت الشركات تُقدِّم طلباتها للحصول على تراخيص البحث والتنقيب وعقود الاستغلال، بشراهة وحماس لا نظير لهما. لهذا حرصت فرنسا على ترتيب وضعيات ملائمة، واستراتيجيات جديدة للبحث ودعم دور شركاتها، حتى تتمكن من التزود بهذا المورد باستمرار وأمان.

لقد ساعد القرب الجغرافي للجزائر من أوربا؛ على مضاعفة البحث والتنقيب، وتحسين وسائل المواصلات. وتقديم مغريات للشركات، شجَّعها على المغامرة بأموالها. كما أن السيطرة المُحكَّمة للاستدمار الفرنسي- على الجزائر، جعله يعتقد أنها من أكثر المناطق استقراراً، والاستثمار مربحٌ فيها. وهو ما تجسَّد في جنوب الجزائر، بعد الاكتشافات الهامَّة لسنة 1956 م، في كل من آبار عجيلة، حاسي مسعود وحاسي الرمل. هذه الاكتشافات، دفعت السلطات الفرنسية إلى إعلان الصحراء الجزائرية، **"صحراء فرنسية"**. فالصحراء شاسعة، [1] والخيرات فيها لا تُحصى ولا تُقدَّر بثمن.

غدت الصحراء مدعاةً لأن يَصْطَّفَ العديد من المستثمرين أمام البنوك المختلفة، لشراء أسهم الشركات النفطية. وانضَمَتْ أموال القطاع الخاص إلى أموال القطاع العام، بغية التنقيب في الصحراء، وكلها أمل في الحصول على عوائد مالية جذَّابَة.

واستثمر صندوق الاحتياط الفرنسي أموال ضخمة في الشركات المختلفة {**REP**}؛[2] لأسباب سياسية. ففي عام 1956م كان ثُلُثُ ما تستهلكه فرنسا من الطاقة تستورده من الخارج، ما يُكَلِّفُ خزينتها أموال ضخمة تدفعها بالدولار، وبالتالي ضعف الفرنك في مواجهة الدولار.

لقد كتب النائب الفرنسي- {**Pierre Carnet**} عام 1947م، أن النفط هو ثروة المستقبل، وأن الاقتصاد يرتكز على البترول، لذلك يجب إعادة تشجيع البحث والتنقيب في الصحراء الجزائرية. ويتضح هذا التوجه من خلال البيانات الواردة في الجدول والمدرج التكراري رقم (01).

لقد أثقل استيراد النفط من الخارج [3] كاهل الخزينة العمومية الفرنسية؛ نظرًا للواردات المرتفعة والتي بلغت 4.24 مليون طن سنة 1954م، ثم ارتفعت إلى 25.7 مليون طن سنة 1955م، لتصل عام 1956م إلى26.3 مليون طن. وعلى الرغم من سياسة تعدد الزبائن المنتهجة، فمثلاً عام 1956م؛ تَوزَّعت مصادر وارداتها النفطية، بين فنزويلا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ورومانيا ومنطقة الشرق الأوسط، خاصة

[1] تبلغ مساحتها حوالي 2.024.161 كلم^2، ويبقى للشمال 357.580 كلم^2 فقط.

[2] -Céline Ragon-Delmond, "**La politique Economique du Pétrole en Algérie"**, Revue L'Algérianiste, N : 107, Narbonne Cedex, Sept. 2004, P. 19.

[3] بلغت وارداتها سنة 1956م من الشرق الأوسط 22.953.100 طن، أي بنسبة 77.27%، ومن فنزويلا 1.176.900 طن، أي بنسبة 4.48%، ومن الولايات المتحدة الأمريكية 773.200 طن، أي بنسبة 2.94 %، ومن الأراضي النير لندية 548.300 طن، أي بنسبة 2.08%، ومن الاتحاد السوفيتي 290.900 طن، بنسبة 1.11%، ومن رومانيا 179.100 طن، أي بنسبة 0.68%، ومن بقية البلدان 379.200 طن، أي بنسبة 1.44%.

العراق. حيث تمتلك الشركة الفرنسية للبترول{**C.F.P**}، قرابة 24% من أسهم الشركة الإيرانية الإنجليزية **{I.B.C}** وفروعها. ويتم دفع 60% بالجنيه الإسترليني، والباقي بالفرنك الفرنسي، كما تدفع فرنسا ثمن النفط المستورد بالدولار الأمريكي. وهي تكلفة كبيرة، خاصة وأن الثورة الجزائرية كانت في عِـزِّ أَوَجِّها، وتأثيرات ذلك على الخزينة الفرنسية وميزانها التجاري.

2-قانون البترول الصحراوي بين تعزيز الاستثمار الأجنبي وشرعنة الهيمنة.

بعد إصدار قانون البترول الصحراوي، قدَّمت العديد من الشركات طلباتها للاستثمار في التنقيب، ومُنِحت التراخيص لاستغلال حوالي 149.200 كلم^2، بينما الباقي احتُكِر للشركات الفرنسية. ويمكننا أن نستشِفَ من خلال الجدول رقم (01)؛ الاهتمام البالغ بالاستثمار في قطاع المحروقات. حيث انتقل حجم الاستثمارات مما يقارب 400 مليون فرنك عام 1952 إلى ثمانين مليار عام 1958، ثم انتقل إلى مئة وأربعين مليار فرنك فرنسي- عام 1960، بغية مواجهة التحدّيات الإقليمية والدولية، المتمثلة في سيطرة الشركات العالمية الكبرى من جهة، وزيادة وتيرة حِدَّة الصراع بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي في فترة الحرب الباردة، وضعف احتمال الاعتماد على النفط السوفيتي الذي يخضع إلى معادلة المصلحة السياسية، أكثر منه إلى المنطق الاقتصادي. إلى جانب أزمة قناة السويس؛ وما رافقها من نقص فادح في كميات التموين بالنفط ومشتقاته من منطقة الشرق الأوسط، والقيود التي فُرِضت من قِبَلِ الدول الأوربية على توزيع البترول للأغراض الإنتاجية والاستهلاكية، فَقُيِّدَ استخدام السيارات، وحُدِّدت ساعات الإنارة والتدفئة. كما انخفضت احتياطات الدول الغربية من الذهب ومن العملة الصعبة جراء لجوئها إلى استيراد النفط من الولايات المتحدة الأمريكية، وما تبعه من زيادة في الطلب وارتفاع في الأسعار.

برزت أفكار تدعو إلى ضرورة البحث عن النفط غرب قناة السويس؛ وكانت إفريقيا الشمالية من المناطق المرشَّحة لذلك، كونها مستعمرات أوربية، ومنها الجزائر. إلى جانب زيادة الرغبة الفرنسية في تجسِّيد مشاريعها البحثية والاستثمارية المُرْبِحة في ميدان المحروقات. حيث التقت المصالح الاحتكارية للشركات بالمصالح الاستعمارية وتزاوج الاستعمار القديم بالاستعمار الجديد، وقُـدِّمتْ تسهيلات في إجراءات الاستغلال للمستثمرين، ووُفِّرت لهم مختلف الامتيازات والمساعدات والضَّمانات الأمنية. فكانت الرغبة الفرنسية عارمةٌ لدفع الصناعات النفطية في الجزائر، بعيدًا عن بؤر التوتر والنزاعات.

مدرج تكراري رقم 01 من اقتراح الباحث

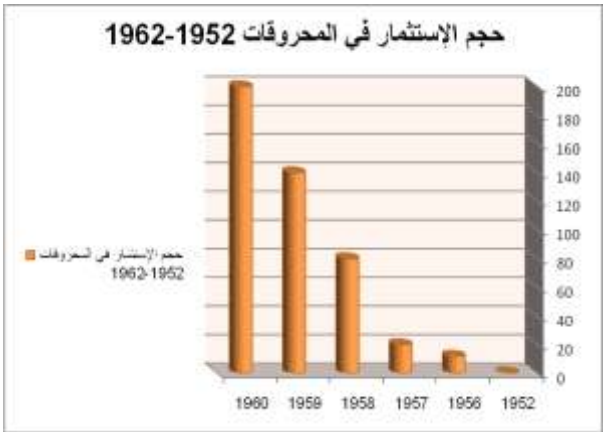

إن المعضلة التي واجهت الاقتصاد الجزائري؛ تمثَّلت في السيطرة الفرنسية على قطاع الطاقة، واستفرادها بالاستفادة، ولسنوات عديدة من الثروات الطبيعية، دون إشراك للقطاعات الاقتصادية الجزائرية، أو جزء منها بغية دفعها إلى الأمام. بل أن الشركات الفرنسية، هي التي كانت تتولى التنقيب عن النفط وتسويقه. وبدل أن يكون النفط الجزائري لصالح الجزائريين الذين أنهكهم الاستعمار، واصلت فرنسا عملية السلب والنهب، دون رادعٍ أو وازع يحُدُّ من طمعها.

إذا كان النفط قد احتل مكانةً مهمةً في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؛ فهو في الوقت نفسه، اكتسى موقعًا مركزيًا في الاقتصاد الفرنسي، حيث شَكَّلَ شُرياناً حيوياً لصناعاتها.[1] كما أصبح أداةً من أدوات صياغة سياسة طاقية جديدة مستقلة عن الاحتكارات الأمريكية، تقودها الشركة الحكومية **«أيليف إيراب»** "**Ilef Irab**".[2] كما أن الحصول عليه، لم يعُد يُكلِّفُ الخزينة الفرنسية، نفس الفاتورة، لدفع الحكومة ثمنه بالفرنك الفرنسي، بعدما كان الحصول عليه يَتطَلَّب دفع الكثير من الدولارات الأمريكية، والخضوع لظروف دولية، وأحداث سياسية، لا يمكنها التَحَكُّمُ في نتائجها.

بعد النتائج الإيجابية التي تم التوصل إليها في ميدان التنقيب؛ رأى الفرنسيون أنهم توصلوا إلى الحَلِّ الجذري لمشاكلهم المالية والاقتصادية، وتحقيق أمنهم الطاقي والاستراتيجي، من خلال فضِّهِمْ الارتباط بالشركات

[1] استثمرت الشركات الفرنسية ما بين 1952م و1962 م، قُرابة ستة مليارات ونصف المليار فرنك فرنسي. لاستغلال النفط الجزائري. في نفس الوقت، ارتفعت صادراتها من 0.4 مليون طن عام 1958م إلى 20.7 مليون طن عام 1962 م.

[2] بوقنطار الحسان، **السياسية الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام**1967 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001) ص. 32.

السبع [1] النفطية العالمية الكبرى، التي تسيطر على عمليات الاستثمار، النقل، التسويق والتَحكُّم في الأسعار. وأعلنت الحكومة الفرنسية [2] أن هدفها من استغلال النفط في الصحراء، هو تمويل منطقة الفرنك من احتياجاتها من الطاقة، وحماية مواردها من العملة الصعبة، وليس تنمية الصحراء ومراعاة المصالح الجزائرية. كما أن اكتشاف الغاز الطبيعي، يضيف جُرْعَةً إلى قوة الاقتصاد الفرنسي. ويُعزِّزُ من تواجده في الساحة الدولية. فهذا المورد الطاقي الجديد، مورد يكتسي أهمية مستقبلية في تحديد ثقل الدول اقتصاديًا، ودورًا مهمًا في العلاقات الاقتصادية الدولية.

في هذا الإطار؛ فقد توقَّع السيد موريس لومير {**Maurice Lemaire**} الوزير الفرنسي للتجارة والصناعة، [3] أن نقل الغاز الجزائري عبر الأنابيب، سيُمَكِّن من تغطية حاجيات أسواق كل الدول الغربية التِست، [4] إلى جانب انجلترا. كما أن بواخر نقل الغاز ستُموِّن اليونان، السويد والنرويج، وكذلك أيسلندا وبسعر تنافسي، شريطة استثمار ضروري بغلاف يبلغ 160 مليار فرنك. هذه الاحتياطات الضَّخْمة؛ دفعت لومير {**Maurice Lemaire**}، التوجه إلى المجلس الأوربي مقترحا عليه إصدار توصية للقيام بهذا المشروع. كما بذل قصارى جهده لإنشاء «**جمعية وطنية للدفاع عن الصحراء الفرنسية وتنميتها**»، وتَبنَّت الجمعية مشروعًا في هذا الإطار، سمي بالغاز الأوربي الإفريقي {**Eurafrigaz**}.

إن احتياجات أوربا من البترول في هذه الفترة؛ بلغت 25 مليون طن. تَوقَّعت السلطات الفرنسية تلبية البترول الجزائري نصف هذه الاحتياجات عام 1960م، وتغطيته الطلب كله عام 1970م. ولتوفير الاحتياجات الأوربية من البترول، تتوقع السلطات الفرنسية أن يُدِّر عليها عائدات تقدر بـــ 500 مليون دولار، وهو المبلغ الذي مَثَّـــل نصف عجز ميزان التجارة الخارجية الفرنسية سنة 1956م. ولم تكن فرنسا الدولة الوحيدة التي أولت اهتمامها بهذا الملَّف، أي بترول الصحراء، بل نجده قد استرعى اهتمام الدول الأوربية، واعتبرته ورقة اقتصادية، دبلوماسية واستراتيجية، لأن البترول القادم من الجزائر ساهم في ارتفاع وتيرة النمو في أوربا.

لقد احتل الغاز الطبيعي مكانةً مهمةً بعد اكتشافه بُعَيْد الحرب العالمية الثانية؛ ومهما بعُدتْ المسافة بين موقع الإنتاج وموضع الاستهلاك، يبقى الغاز الطبيعي هو المادة الطاقية الأقل تكلفةً، والأكثر نقاءً للحفاظ على البيئة. لقد حاولت السلطات الفرنسية إشراك الدول الغربية بغية الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية، والاستفادة من خبراتها التقنية لدفع عمليات الاستغلال في الصحراء، هذا من ناحية. ومن الناحية الأخرى،

---

[1] وهي الشركات الأمريكية {استندارد أويل أوف نيو جرسي، شركة سوكوني موبيل، استندارد أويل أوف كاليفورنيا، غولف أويل، تكساس أويل}، شركة روايال دوتش شال {أنجلو هولندية}، شركة البترول الإنجليزية{B.P} {إنجليزية إيرانية}.

[2] الحاج موسى بن عمر، **بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا، ورهانات الثورة في الجزائر** (دارلوتو: وزارة الثقافة الجزائرية، 2008) ص. ص. 156-163.

[3] نفس المرجع، ص. 182.

[4] ألمانيا الغربية، بلجيكا، إسبانيا، هولندا، فرنسا ولوكسمبورغ.

شِـدَّةُ وتـيرة الثـورة، وعـدم قـدرة فرنسـا عـلى مواجهتهـا، جعلتهـا تسـعى لإشراك الدول الأوربيـة بـدفعها إلى الاستثمار، وإيجاد مصالح لها في الصحراء يُفْرَضُ عليها الدفاع عنها، وما يَترتَّبُ على ذلك من أشكال للدَّعمِ المالي والسياسي والعسكري والوقوف إلى جانب فرنسا.

قانون البترول الصحراوي؛ [1] مَهَّدَ الطريق لتحويل الأرباح إلى البلد الأصلي وبعملته. كما أن للشركة صاحبة الامتياز الحق في مَـدِّ خطوط النقل بالأنابيب، بصفة فردية أو بالاشـتراك مع الآخرين. وقد أشـارت المذكرة الإيضاحية لهذا التشريع، أن أحكامه مستوحاة من تجارب بلدان مُصدِّرةٍ للنفط، تشترك معها في نفس ظروف الاسـتثمار بالصحراء. ومنـه فـإن قـانون البـترول الصـحراوي؛ قـد أدرج أحكامًـا ومبـادئ جديـدة في التشـريع الفرنسي، وارتكز على نظام امتيازات مشابه لتشريعات في منطقة الشرق الأوسط كقاعدة مناصفة الأرباح، مع إقرار بعض التسهيلات للراغبين في الاستثمار. فالتشريع المتعلق بتنظيم عمليات النقل بالأنابيب؛ اسْـتُمِدَّت من التشريع الفنزويلي، أما تحديد السقف الأدنى والأقصى للإنتاج، فهو مستوحى من النظام السـائد في الـولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: النفط والصحراء، المنافع الاقتصادية، الاستراتيجيات الأمنية ومجالات التقاطع.

1-سياسات المناطق المُحَرَّمة، وبناء السدود النارية.

إن استغلال هذه الثروات لم يكن سهلاً أمام شَّرَاسَة الثوار؛ ونجاح عملياتهم في مناطق عديدة من الجزائر، ما اسْتَوْجَب التفكير في استراتيجية أمنية. تثمين إمكانات الصحراء المنجمية أو الصناعية ليست عملية اقتصاديه فحسب، بل هي عملية سياسية واستراتيجية، تستدعي سياسات واستراتيجيات أمنية مُشدَّدة.

على غرار نفس المسار؛ [2] أَرسَـت الـولايات المتحدة الأمريكية في منطقة أريـزونا **{Arizona}**، والاتحاد السـوفيتي في منطقـة سـيبيريا، وبريطانيـا في مسـتعمرة أسـتراليا صـناعات أساسـية واسـتراتيجية تماشـيًا مع متطلبات الحرب العصرية. وفَكَّرَت فرنسـا في إنشـاء أقـاليم للدفـاع والأمـن محاذيـةً للمنـاطق الصـناعية، وبَنَـتْ السلطات الاستعمارية استراتيجيةً أمنية تروم حماية المنشآت البترولية، وتأمين وصول النفط إلى السواحل الجزائرية. وكثَّفَت نشاطاتها على ثلاث مناطق كانت أكثر عرضةً لهجمات الثوار، وهي منطقة كولمب بشار، الأغواط وَتُقُّرْتْ. وكان الدفاع الفرنسي- يرتكز على التَدخُّل السريع والعنيف، مع تحميل الشركات النفطية مسؤولية مراقبة العمال، ورصد تحركات رواد المراكز الصناعية. ومن أجل سلامة المناطق الحسَّاسَة الاقتصادية والعسكرية، تكَفَّلَت بهذه المهمة فرق صحراوية للمنشأة، وأخرى للتدخل تتوفر على عناصر محمولة جوًّا تكون على استعداد دائم لتأمين القواعد العسكرية والاقتصادية.

[1] الحاج موسى بن عمر، **مرجع سابق**، ص. 183.
[2] نفس المرجع، ص. ص.165-167.

كما أُنْشِئَت سلسلة [1] من المناطق المحرَّمة؛ أصبحت تسمى ابتداءً من جويلية 1959م **«مناطق المراقبة العسكرية المدعَّمة»**. وتمتد من الغرب إلى الشرق، عبر جزء من مرتفعات القصور وجبال عمور، ومناطق أولاد نايل باتجاه شرقي وجنوبي منطقة نيقرين، لتصل إلى الشريط الحدودي التونسي للعرق الشرقي، ثم إلى الحدود الليبية في امتداد خط الأنابيب النفطية من حقول أيجلي. كما صدر أَمْرٌ من القائد العسكري لمنطقة الأغواط في السابع من شهر أكتوبر عام 1958م؛ يعطي الضوء الأخضر لإطلاق النار بواسطة الطيران، دون الحاجة إلى إنذار على كل كائن حَيٍّ يَدُبُ في هذه المناطق.

كما أن للشركات البترولية دور في الدفاع على المنشآت النفطية؛ من خلال إجراءات مختلفة كالتسيّيج، تدعيم وإحكام حنفيات وأنابيب النفط، استخدام المُخْبرين الذين يمثلهم قدماء المحاربين. وأُعْطِيَتْ مختلف المصالح الإدارية والأمنية داخل المؤسسة وخارجها؛ الحرية التامَّة في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الأمن داخل المنشآت النفطية، والاستقرار في محيطها.

ومحاولة منها لإبعاد الصحراء عما يجري في الشمال؛ [2] حاولت عزلها من خلال مَدِّ خطِّ الأسلاك الشائكة على طول الحدود الشرقية المحاذية لتونس وليبيا إلى منطقة ماء العبيد، وجَهَّزَتْ حدود أقصى الجنوب الشرقي بمراكز عتيدة للوقاية في منطقة مسعودة بمحاذاة غدامس الليبية. وعُـزِّزَ مركز فور فلاتيرز {**Fort Flatters**}، كما دُجِّجَتْ منطقة جانيت {**Janet**} بالمدفعية، إلى جانب مشروع إنشاء طريق على طول حدود الجنوب الشرقي، بهدف تسهيل عمليات النقل ورسم الحدود وتحركات الشرطة. أما على الحدود الغربية، فقد تَمَّ اللجوء إلى بناء سَدٍّ ناري بمحاذاة الحدود الجزائرية المغربية يمتد من البحر المتوسط إلى مدينة عين الصفراء، المتواجدة في الجنوب الغربي للبلاد. كما جُنِّدتْ القوات الفرنسية في منطقة كولمب بمدينة بشار، بوسائل وإمكانات هامة للحيلولة دون عبور الآلاف من المغاربة والجزائريين الحدود من خلال مركزي بوعنان وافْقِيـقْ، وكذلك مراكز المراقبة بين تندوف وكولمب بشار.

2-مشروع فصل الصحراء عن الشمال، والدِّعَايَةُ المُزْدَوِجَةُ المَعْنَى.

إن إدراك السلطات الاستعمارية لأهمية الصحراء الاقتصادية؛ جعلها تلجأ إلى وضع استراتيجيات أمنية، وسياسات وقائية بغية صَدِّ كل محاولة من الثوار لزعزعتها أو التفكير في الاستيلاء عليها. فالثروات التي تكتنزها كفيلة بدفع العجلة الاقتصادية الفرنسية عشرات السنين بل عقودًا من الزمن إلى الأمام. كما أنها قادرة على فَكِّ العزلة على تبعيتها في استيراد هذه الثروة من الولايات المتحدة، فنزويلا والاتحاد السوفيتي آنذاك.

لقد عمل السَّاسَة الفرنسيون كل ما في وسعهم لإضفاء صبغة الشرعية على مشروعهم القاضي بفصل الصحراء عن الشمال. وارتكزت هذه الاستراتيجية؛ [3] على نشر دعاية مزدوجة المعنى، ولكنها مُوحَّدَةٌ في الهدف. الشِقُّ

---

[1] Arman Colin, **La guerre D'Algérie et les Algériens 1954-1962**, Sous directions de Charles Ageron, Institut D'Histoire du temps Présent (C.N.R.S) P. 104.

[2] الحاج موسى بن عمر، مرجع سابق، ص. ص. 172، 173.

[3] نفس المرجع، ص.ص. 210، 211.

الأول؛ مُوجَّهٌ إلى الحكومات الأوربية، بغية تجنيد الغرب وتدعيم فرنسا في مناوراتها للاحتفاظ بالصحراء التي تعتبر القاعدة الخلفية للأمن الأوربي. فالجزائر مفتاح لشمال إفريقيا؛ وصحراؤها بوابة إفريقيا السوداء. التفريط فيها ليس خسارة لفرنسا وحدها؛ بل للقارة الأوربية قاطبةً.

أما الشِّقُّ الثاني من الدعاية؛ فهو موجه إلى الدول الإفريقية، التي أبدت تعاطفًا مع الثورة الجزائرية. فقد اعترفت فرنسا بحق الشعوب في تقرير مصيرها، إلا أنها اعتبرت الصحراء أرض خالية لا سكان فيها، ولا يمكن تطبيق حق تقرير المصير عليها. أما ثروات الصحراء، فلا مانع من إشراك الأفارقة في استغلالها. وبالتالي العمل على عزل الثورة الجزائرية من التأيِّيدِ الإقليمي العربي والإفريقي، وكذلك الدولي، ليتسنى لها الاحتفاظ بالصحراء التي اعتبرها استراتيجيو الاستعمار الفرنسي حلاً لكل المصاعب، ومُخَفِّفًا للعديد من الاكراهات.

ثالثًا: ثورة التحرير، الدعاية الاستعمارية ومعارك التَصَدِّي.

يمكن اجمالها في معركتين أساسيتين:

1-المعركة العسكرية واستراتيجية الاختراق.

لقد كان للمشاريع الفرنسية الرامية إلى فصل الجنوب عن الشمال وقع كبير في الساحة السياسية والعسكرية داخل الجزائر وخارجها؛ ما زاد قادة جبهة التحرير الوطني عزمًا وإرادة، ودعوتهم إلى ضرورة الاهتمام بهذا الجزء من التراب الوطني، فأعلنوا على لسان لجنة التنسيق والتنفيذ **{C.C.E}** فتح جبهة الصحراء لمحاربة الاستعمار.[1] وتم الإعلان على ذلك يوم 23 أكتوبر 1957م، عبر أمواج إذاعتي تونس والقاهرة. وأكدوا ذلك على لسان صحيفة المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني. وكذلك الجيش؛ الذي اعتبر أن المعركة أصبحت تغطي كل التراب الوطني من وهران إلى تمنراست، ومن عين الصفراء إلى جانت، ومن بشار إلى إيجلي.

ولم يكن هذا القرار مجرد قَعْقَعَةٌ إعلامية؛ فقد استهدفت مراكز عسكرية وقواعد للتنقيب عن النفط وغيرها على مرأى ومسمع من الجميع. وكانت الرغبة من وراء هذه العمليات النوعية هو جعل الشركات الأجنبية، وكذلك الدول الغربية التفكير قبل إجراء أي اتفاق اقتصادي وتجاري مع الاستعمار الفرنسي، خاصة فيما يتعلق بالنفط والغاز المتواجد في الصحراء الجزائرية. وفعلاً، كان لهذه السياسات نتائجها. فقد فَـــرَّ عِدَّةُ عناصر من الفرقة الصحراوية الفرنسية لمنطقة "آجار" يوم 20 سبتمبر 1957م. كما هاجم جيش التحرير يوم 03 أكتوبر 1957م، مركز "إيساين" الفرنسي بليبيا على الحدود الجزائرية. كما اكتشفت السلطات الفرنسية في السابع من أكتوبر من نفس السنة تواجد خلية لجبهة التحرير الوطني في وحدة صحراوية فرنسية بمنطقة بني عباس.

في 19 أكتوبر 1957م،[2] فـــرَّ 63 عنصرًا من الفرقة المهرية الصحراوية بتوات، والتحقت بصفوف جيش التحرير الوطني. إلى جانب عمليات أخرى لا تقل أهمية؛ كالتي استهدفت فرقة للبحث والتنقيب للشركة

[1] نفس المرجع، ص. 223.

[2] المرجع نفسه، ص. 224.

الفرنسية للبحث واستغلال البترول بالجزائر {SN.REPAL}، يوم 06 نوفمبر 1957م. كما أن بُعْدَ المسافة بين الشمال والجنوب؛ يطرح مشكلة نقله عبر الأنابيب أو المواصلات، ما يجعل السلطات الفرنسية في موقف حرج، لضعفها وعدم قدرتها على حماية المصالح الغربية. في حين أنه يمنح الثورة الجزائرية أوراق ضغط جديدة؛ تصب في صالح القضية الجزائرية التي هي في أشَدِّ الحاجة إليها كي تستعملها أثناء اللقاءات، وفوق موائد المفاوضات.

لقد كان للهجمات المتَكرِّرة التي قام بها الثوار على مراكز صحراوية خاصَّةً منها النفطية؛ أَثارٌ إيجابية على القضية الجزائرية. حيث غدت الدول الأوربية مُقتنعة أنه لا مناص من الرجوع إلى الجزائريين لعقد الاتفاقات المتعلقة باستغلال هذه الثروات، ولا يمكن استغلالها بدون الرجوع إلى التفاهم معهم. على الرغم من أن السلطات الفرنسية حاولت جزأرة الحرب في الصحراء، من خلال تزويد ابن لونيس [1] بالسلاح والعتاد، وتجهيزه بكل الإمكانات بغية فصل سكان الصحراء وضمان عدم تأيِّيدِهِم لجبهة التحرير الوطني. كما تَغلْغَلَ جيش التحرير إلى أقصى الجنوب وزعزع استقرار العديد من المراكز، وشاحنات النفط من خلال الهجمات المتكررة والناجحة. أما الحدود الجنوبية المحاذية للمغرب، فلم تنعم بالاستقرار أيضًا. [2] ودعا المجلس الوطني للثورة إلى مراجعة مسألة حَلِّ الولاية السادسة، لا بغرض إعادة تشكيلها فقط، وإنما ضرورة منحها اعتباراً أكبر ودعمها بالإطارات والعتاد الحربي والذخيرة والأموال. كما أوصى المجلس بضرورة تشجيع ترقية المناضلين الصحراويين في جيش التحرير الوطني.

2-المعركة السياسية، الآلة الدبلوماسية، وأوراق الضَّغط الجديدة.

بعد اشتعال الحرب وزيادة حِدَّةُ قتيلها؛ [3] حاولت السلطات الاستعمارية إشراك دول أخرى محاولة منها تحميلها تكاليف الحرب التي أُعْلِنَتْ والتي لا هوادة فيها، كما عملت على إغرائها بِطُعْمِ الاستغلال المشترك للنفط المتواجد في صحاريها. لذلك عملت جبهة التحرير منذ جانفي 1958م على تحذير الدول المغاربية ولفت انتباهها، حول المشاريع الفرنسية في شمال إفريقيا وخطورة أبعادها. وتَجلَّى ذلك في مذكرة لجنة التنسيق والتنفيذ، حيث اعتبرت أن المعاهدة التي يتم التفاوض حولها بين الحكومة الفرنسية والحكومة التونسية، أو مع أي شركة فرنسية تعتبر مؤامرة ضد الثورة الجزائرية، كما أنها خرقاً صارخًا لمعاهدة طنجة التي نَصَّتْ على توحيد الجهود بين دول المغرب العربي لاستكمال استقلال دوله.

---

[1] ذكرت جريدة {Le Monde} الصادرة يوم 1957/12/05م، أن لونيس عبر عن نيته في تحرير الجزائر من قبضة جبهة التحرير الوطني. لكن طموحاته لم تدم طويلا، ولم يمض على تمرده بضعة أشهر، وبسطت جبهة التحرير سلطانها على معاقله، والتحقت بالجبهة فرقه المسلحة بعتادها الفرنسي، ولقي حتفه وحيدًا.

[2] إن وحدات جيش التحرير الوطني انطلقت من المناطق الموالية لفقيق المغربية، انحداراً نحو الجنوب مع وادي الناموس الذي يبدأ من المرتفعات الواقعة إلى الشرق من بني ونيف منحدرا إلى العرق الغربي الكبير في اتجاه تيمجون أين جرت عدة اشتباكات مع الجيش الفرنسي.

[3] الحاج موسى بن عمر، مرجع سابق، ص. ص، 228-229.

في مذكرة احتجَّاجِية أخرى مؤرخة في 11 جويلية 1958م؛ موجهة إلى الحكومة التونسية بعد يومين من توقيعها على اتفاق مع شركة "ترابسا" {**TRAPSA**}، كانت شديدة اللهجة، مضمونها أن الجزائر لا تقبل أن يقتل أبناؤها بنفط يُنْقَل عبر قُطْرٍ من أقطار المغرب، لِيُخَلِفَ آلاف الضحايا، ولَعَلَ ساقية سيدي يوسف جزءًا من هذه المؤامرة التي لا يغفرها التاريخ، ولا الإنسانية. وأن بناء خط أنابيب النفط من قبل القوى الاستعمارية تبرير للحرب المُعلنة ضِدَّ الشعب الجزائري، الذي يطالب بحقِّه في الحرية والعيش في سلام. وبعد إعلان الشركة الأمريكية {**Standard Oil Of New Jersey**}؛[1] عزمها الاستثمار في القطاع النفطي الجزائري يوم 21 جانفي 1959م، وَجَّهتْ الحكومة الجزائرية المؤقتة تصريحا على لسان وزير الأخبار السيد أمحمد يزيد في ندوة صحفية، أن الاستثمار الأجنبي في الجزائر، تعتبره الحكومة مساهمة غير مباشرة في تكاليف الحرب، ومؤشرًا للعداء ضِدَّ الشعب الجزائري.

لم تقتصر هذه التحركات على المستوى المحلي والإقليمي؛ بل حاولت إعطاءه البعد الدولي أيضا. فكانت المنابر الدولية، المكان المناسب لإيصال هذه الرسائل الثورية والسياسية. فَـتَمَّ انتهاز فرصة انعقاد المؤتمر العربي للبترول بالقاهرة يوم 23 أبريل 1959م؛[2] لتمرير رسائل سياسية عديدة للأطراف التي تفكر في التعاون مع الحكومة الفرنسية. فقد صَرَّحَ ممثل وزارة المالية والشؤون الاقتصادية في الحكومة المؤقتة، محذرًا الشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار في الصحراء الجزائرية، بأنه تعدِّي على حَقِّ الشعب الجزائري في أرضه وثرواته، ورفض أي اعتراف بأي عقود توزعها فرنسا على المُسْتثمِرين في الجزائر. كما حَذَّرَ ممثل الجزائر الحاضرون في المؤتمر الخامس للبترول المنعقد في نيويورك شهر جوان عام 1959م، أن النشاط الشرعي لجيش التحرير الوطني نتج عنه خسائر فادحة ومُكلِّفةً للشركات الأجنبية المُستثمرة في الصحراء، وكذلك على أرواح الفَنِّيين الذين تُوظِّفهم. فجبهة التحرير الوطني تطمح إلى استثمار هذه الثروات لتطوير اقتصادها واقتصاد الدول الإفريقية، وكذلك الدول المجاورة. وتَتَطَّلَعَ إلى التعاون مع فرنسا بناءً على الواقعية السياسية والمصالح المشتركة، وليس الاستغلال، النهب والاستلاب.

في ظِّلِّ هذه الظروف المشحونة بالمَـدِّ والجزر؛ لم تتوقف الآلة الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني في إقناع البعيد والقريب بأحقية الجزائر في ثرواتها، وأن التراب الجزائري مُوَحَّدْ. لا يمكن القبول بأي حال من الأحوال، الخضوع لمنطق الاستعمار، والقبول بفكرة الفصل بين الشمال والجنوب. كما عملت على إقناع الدول الإفريقية بالخطط المُلَغَّمة التي كانت السلطات الاستعمارية تسعى لتجسيدها على أرض الواقع، وتفعيلها لسياسات فَرِّقْ تَسُدْ، فتسهل السيطرة، وتطول مدة الاستغلال والبقاء. وعملت على إقناع الدول الإفريقية أن ما وراء حدودها النهائية أو المحتملة ترابًا جزائريًا وليس بحراً داخليًا، أو أرضًا بدون سيادة، وبالتالي ضمان اعترافها بحدود الدولة الجزائرية المستقبلية.

[1] Gaudio Attilio, **Le Sahara des Africains**, (Paris : René Julliard, 1960) P. 22.

[2] الحاج موسى بن عمر، مرجع سابق، ص. ص، 230-234.

إن الرغبة الفرنسية الجامحة للاحتفاظ بالصحراء؛ [1] جعلها تعمل على بَثِّ إشاعات مفادها أن الحكومة المؤقتة ترغب في السيطرة على أراضٍ من الدول الإفريقية المجاورة، بغية تأليب هذه الدول على الثورة الجزائرية، وإضْعاف موقفها من مسألة فصل الصحراء. لكن الدبلوماسية الجزائرية رَدَّتْ بطريقة ذكية؛ مفادها أن الدولة الاستعمارية هي التي أوْجدت هذه المشاكل، ولا يمكن أن تكون طرفًا في حَلِّها. وعليه؛ فإن قيادة الثورة تعتبر من حق الشعب الجزائري الاعتراض على أي حَلٍّ يعقد بين الدولة المُسْتَعْمِرة ودول الجوار. كما أن الجزائر تعترف بالحدود التي صنعتها هذه الدولة؛ التي تَدَّعِي اليوم الموضوعية في حَلِّها، لرغبتها الاحتفاظ بالصحراء لا غير.

رأت أن طرح مسألة الحدود في الجنوب في ظَرْفٍ تخوض فيه الجزائر معركة الاستقلال اختير له التوقيت، بغية استغلاله من قبل السلطات الاستعمارية كذريعة لبث النزاع والفرقة مع الدول المجاورة، وتأليبها ضِدَّ الثورة وضِدَّ موقف جبهة التحرير الوطني من مسألة فصل الصحراء. ورُكِّزَتْ هذه الجهود على دولتي النيجر وتونس. [2] كما رأت من جهة أخرى، أن حَلَّ هذه المسائل، لا يمكن أن يكون إلاَّ من خلال مفاوضات بين دول إفريقية تتمتَّع بسيادتها الكاملة واستقلالها التام. واستكمالاً لنشاط الحكومة المؤقتة الدبلوماسي والدعائي؛ فَكَّرَتْ في نشر **كتاب أبيض** حول مسألة السيادة الجزائرية على الصحراء، وتشكيل لجنة لهذا الغرض، مهمتها جمع الوثائق والمعلومات الخاصة بالمسألة. وتكثيف النشاط الإعلامي والدعائي في الأوساط الثقافية والسياسية في دول إفريقيا الشمالية، الدول العربية وفي الشرق الأوسط.

أمام هذا التحرك النشيط لجبهة التحرير الوطني على مختلف المستويات؛ وقهرها للتَسَلُّطْ الفرنسي، الذي لم يجد بُدّاً من قبول المفاوضات على مبدأ الاستقلال، وإعادة النظر في مبدأ توزيع الأراضي والسياسة التجارية، شريطة أن المصالح البترولية والصناعية والتجارية للرأسمال الفرنسي تبقى محمية ومضمونة بالتزام من الدولة الجزائرية المستقِلَّة مستقبلاً. فمقابل الاستقلال السياسي للجزائر؛ تضمن الدولة الفرنسية مصدرًا مستقلاً للطاقة، ومجالاً لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في إفريقيا. أما الموقف الجزائري، فيرى أن هذا القطاع حيوي لبناء قاعدة اقتصادية ترتكز عليها المشاريع التنموية للدولة المُسْتقبلية.

رابعًا: الخلاف النفطي بين الجزائر وفرنسا، وإشكالية الوضع الاداري للصحراء.

1-السيادة على الصحراء وتلغيم المفهوم.

لقد عملت فرنسا كل ما في وسعها للحفاظ على الصحراء الجزائرية؛ التي أثبتت الدراسات أنها تختزن ثروات ضخْمَة لا تُقدَّر بثمن. ولم يكن العامل الاقتصادي هو الدافع الوحيد للتركيز على الصحراء الجزائرية والاهتمام بها؛

[1] نفس المرجع، ص. ص، 236.

[2] **للمزيد انظر:** C.A.N., G.P.R.A, Boite 30, Dossier 3.2, (Le Président Bourguiba,(**Le Sahara et le L'O.C.R.S**) /C.A.N., G.P.R.A, Boite 163, Dossier 1.3, (**Problème du Sahara**), p.p. 31-32.

بل أن للعامل الأمني والاستراتيجي دور لا يمكن الاستهانة به.[1] حيث برزت أهميتها غداة الحرب العالمية الثانية، بعد أن تَبَيَّنَ للحلفاء أهمية الصحراء الليبية في المعارك التي دارت رحاها بينهم وبين دول المحور، وموقع الصحراء الجيو-سياسي المهم بين المحيط الأطلسي والشرق الأوسط، وبين إفريقيا الشمالية وإفريقيا السوداء. وتَّمَ التوصل إلى قناعة استراتيجية مفادها، أن مالك الصحراء؛ يكون بيده مفاتيح الشمال الإفريقي ومغاليق إفريقيا السوداء، ومن ثَمَّ يستطيع التحكم في البوابة الجنوبية لأروبا.

إنَّ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ وانقسام العالم إلى قطبين يَتَسِمَان بالتنافس والصراع، زاد من القناعات الغربية إمكانية تدمير منشآتها الصناعية ومخازنها العسكرية، في حالة نشوب حرب بينها وبين الاتحاد السوفيتي، نظرًا لقربها الجغرافي وانعدام وجود عازل بينهما؛ عكس الولايات المتحدة التي يفصلها عنها المحيط الأطلسي. كما أن للاتحاد السوفيتي القدرة على زعزعة الوتيرة التنموية للدول الأوربية؛ لامتلاكه قدرات نفطية وغازية يجعلها رهينة للحسابات السياسية، والمصالح الضَيِّقَة بين زعيمي قطبي النظام الدولي، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

فبدأ التفكير الأوربي في الصحراء الافريقية؛ وجعلها كَعازلٍ جغرافي، ومناطق خلفية للصراع مع المعسكر الاشتراكي. وبدأ الغرب ينظر إلى إفريقيا كضرورة حيوية لا يستطيع الاستغناء عنها؛ خاصةً الشمال الإفريقي وامتداداته الصحراوية. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ سَطَّرَ صانعوا القرار والخبراء العسكريون الفرنسيون، برنامجًا لإقامة قواعد عسكرية واقتصادية في إفريقيا كَدرعٍ وَاقٍ من الجنوب، ومركز هجوم ضِدَّ الزحف الشيوعي، ومخزن لتهريب مصانعها الحربية، وإمكاناتها العسكرية. وقد أُطْلِق على هذه المراكز اسم مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي{Z.O.I.A}، والتي تم إرساؤها في النقاط التالية:[2]

✍ 1-**المنطقة الأولى:** تمتد من نواحي كولمب بشار في الجنوب الغربي الجزائري، وتشمل أقصى الغرب الجزائري، وأقصى الشرق المغربي، والجزء الشمالي الغربي من الصحراء الجزائرية.

✍ 2-**المنطقة الثانية:** تغطي نواحي الكويف وجبل العنق، والدعوة إلى ضرورة إدماج جزء من التراب التونسي وأقصى الشرق الجزائري، والجزء الشمالي الشرقي من الصحراء الجزائرية.

✍ 3-**المنطقة الثالثة:** اختيرت غينيا مقرًا لها.

✍ 4-**المنطقة الرابعة:** مقرها مدغشقر.

تفاديًا للفضائح؛ وإخفاء للأهداف الحقيقة من وراء هذه القواعد العسكرية،[3] أُعْلِن على أنها تهدف إلى تطوير **«الصناعات في البلدان الإفريقية»**. لكن الحقيقية هو إرساء صناعات عسكرية متطورة؛ كصناعة الصواريخ

[1] الحاج موسى بن عمر، مرجع سابق، ص. ص. 186، 187.
[2] نفس المرجع، ص. 188.
[3] **"الخفايا العسكرية لتشبث الفرنسيين بالصحراء"**، جريدة المجاهد، ع. 102، 1961/08/14، ص. ص. 8-9.

بمختلف أنواعها، الأسلحة، المتفجّرات... كما تَـمَّ إنشاء **«المكتب الإفريقي للدراسات والأشغال الصناعية العسكرية»**؛ الذي له علاقة بمناطق التنظيم الصناعي الإفريقي. ونَصَّ قانونه الأساسي، على إمكانية تدخل الجيش الفرنسي في بناء ومراقبة كل المعامل التي تقام في هذه المناطق، كما كُلِّف عدد من المهندسين التابعين للجيش ببناء قسم من هذه المعامل.

بعد استقلال كل من تونس والمغرب؛ بدأ التركيز على الجزائر لتكون القاعدة العسكرية التي تُمَوِّنُ أوربا وتأوي عتادها الحربي، لموقعها الاستراتيجي وتوافرها على ثروات معدنية وبترولية. وتحولت منطقة بشار ورقان إلى قاعدة حربية، ومسرحًا لكل التجارب العصرية، كالسلاح النووي والصواريخ. واستمرت فرنسا في تطوير استراتيجيتها العسكرية في الخمسينات؛ إلى أن تُوِّجَتْ بتفجير القنبلة الذرية عام 1960م، وزادت في إصرارها على أن الصحراء ترابًا فرنسيًا. وقد ذكرت المجلة الإخبارية العسكرية في عدد مارس 1959م؛ أن فرنسا استفادت كثيرا من الصحراء لقربها من الوطن الأم فرنسا، ما جعل الخبراء العسكريين يرفضون أي انفصال، وهو ما تجلى في موقف ديغول منذ 16 سبتمبر 1960م، بفصل الصحراء عن مجال تقرير المصير.

ونتيجة لتصاعد وتيرة ثورة التحرير وقوة شوكتها؛ وتخوف السلطات الاستعمارية من الانفلات الأمني في الصحراء وضياعها منها، حاولت اللجوء إلى فكرة فصل الجنوب عن الشمال، وهو ما تَفَطَّنَ له قادة الثورة مبكرًا، ما دفعهم إلى التأكيد في وثيقة مؤتمر الصومام في أوت 1956م على وحدة التراب الوطني، وأنه غير قابل للتقسيم، كما أنها شرط أساسي في حَلِّ القضية الجزائرية برمتها.

إلاَّ أن المستعمر لم يفقد الأمل؛ واحتياطًا منه وخوفًا من الفشل، بدأ في طرح بدائل جديدة، [1] ترتكز على الهيمنة الاقتصادية في منطقة الصحراء الكبرى، وجعل مفهوم السيادة، ومفهوم ملكية الثروات مفهوما غامضًا وملغمًا. بحيث يفتح كل أبواب المناورة الاستعمارية، مع ترك كل احتمالات المراوغة واردة. وطرح نظرية اعتبار الصحراء أرضًا لا تخضع لسيادة معينة؛ أو ترابًا بمثابة بحر داخلي، تلتقي وتشترك فيه كل الدول المجاورة والمتاخمة لها. كما ادَّعَتْ أن الصحراء تمثل مشكلة في حد ذاتها، نظرًا للمشاكل الحدودية بين الجزائر وجيرانها. وعملت على استقطاب رؤوس أموال الشركات الكبرى، بالإغراءات والعروض السخية للاستثمار فيها. كما أنشأت الحكومة الفرنسية **«المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية»**، وحاولت إشراك الدول الإفريقية المجاورة للجزائر في إطار خُطَّتِها الاستعمارية الجديدة، بغية الاستغلال المشترك للثروات الطبيعية الموجودة في الصحراء. إلاَّ أَنَّ الوعي التحرري، والحروب هنا وهناك، أعاقت تَجَذُّرَ هذه المنظمة وبلوغ أهدافها، ولم تقبل العضوية فيها غير دولتين إفريقيتين هما: النيجر واتشاد.

هذه الرغبة الكمينة في السياسة الفرنسية للاستيلاء على الصحراء الجزائرية وضمان استمرارية السيطرة عليها؛ دفعت بها إلى زيادة حجم الاستثمارات فيها والرفع من وتيرتها، من أجل استغلال النفط الجزائري. وقد رصدت

[1] الحاج موسى بن عمر، مرجع سابق، ص. 196.

الحكومة الفرنسية مليار فرنك للتنقيب عن النفط عام 1962 م، ومليار آخر لعام 1963 م. إلى جانب دراسة مشروع بناء أنبوب جديد؛ أعلن عنه بالتوازي في باريس من طرف **«كتابة الدولة للشؤون الجزائرية»**، وفي الجزائر من طرف **«وزارة الصناعة والطاقة»**. بالمقابل فقد ارتفعت الصادرات من 0.4 مليون طن في 1958، إلى 20.7 مليون طن عام 1962م، وزاد في الارتفاع إلى أن اقترب من 25 مليون طن في سنة 1963 م.[1]

إن هذا النشاط المكثَّف كان دائمًا يدخل في إطار الخطوط العريضة لاتفاقيات أيفيان؛ التي نَظَّمت مستقبل العلاقات النفطية بين الدولتين. منحت حَقَّ الأفضلية للشركات الاستثمارية الفرنسية؛ وبالتالي إمكانية تحكيم قبضتها، وزيادة حجم استغلالها، لهذه الثروة المهمة. إن جوهر البنود المتعلقة بالعلاقات النفطية في اتفاقيات أيفيان اسْتُمِدَّتْ ممَّا يسمى **"بقانون النفط الصحراوي"**،[2] والذي قامت بإدخال تعديلات طفيفة عليه. مع التركيز كثيراً، على العناصر المتعلقة بجوانب الامتيازات الممنوحة للشركات الفرنسية. أما الجزائر؛ فقد خُوِّل لها مهمة تنظيم البحث المعدني، وذلك بصورة شكلية، حيث أنها لم تكن سوى مجرد مُزَوِّدْ لها بالموارد الأولية.

لقد رأينا فيما سبق؛ أن المجهودات الفرنسية للتنقيب كُلِّلَتْ بالنجاح، وتَمَّ التوصل إلى استخراج هذه الثروة التي كَتَبَ التاريخ عنها كثيرًا. حيث أصبحت متغيرًا مستقلاً في رسم الأبعاد الجيو-استراتيجية لمصالح الدول الكبرى، وتوجيه سياساتها الخارجية. توافر النفط في الصحراء الجزائرية طرح العديد من التساؤلات؛ خاصةً بعد ارتفاع وتيرة الثورة التحريرية والمطالبة بالاستقلال الكامل، وانسحاب التواجد الفرنسي- من الأراضي الجزائرية.

أمام هذه الأحداث المتتالية التي صعب التحكم فيها؛ طَفَا على السطح إشكالية الوضعية الإدارية للصحراء؟[3] هل هي منطقة مستقلة تعتمد على الإدارة المركزية الفرنسية. وهي أطروحة السيادة؛ التي دافع عنها كل من {**Pierre July, Edgar Faure, Paul Reynaud**}.

أما الأطروحة الثانية: اعتبرت الصحراء منظمة اقتصادية خاصة { **Organisme Economique Spécifique**}، ودافع عنها {**Paul Alduy, Félix, Houphouët Boigny**}، في الجمعية الوطنية (البرلمان) عام 1956م. مع العلم أن فرنسا أنشأت لجنة المناطق الصناعية الإفريقية تحت رئاسة {**E.Labonne**}، من خلال مكتب التنظيم للمجموعات الصناعية الإفريقية، والذي قَسَّمَ الصحراء إلى مناطق صناعية عديدة.

---

[1] Claude Chesson, Le **Sahara dans L'Algérie nouvelle : Problème de L'Algérie indépendante** (PARIS : 1963)P. 148.

[2] قانون فرنسي يُنظِّمُ الشؤون النفطية، صدر عام 1958 م. ينص على وضع كل الموارد البترولية ووسائل استغلاله وشبكات نقله، وكل ملحقات استغلاله من استخدام للعمال، إسكانهم، إطعامهم، نقلهم، ووضع كل ذلك في متناول الاحتكارات الغربية. فتصبح الصحراء وثرواتها المنجمية والبترولية في قبضة الشركات الغربية. كما ينص القانون على حق هذه الشركات في الاستغلال لمدة لا تقل على خمس وعشرين سنة، دون أن يكون للسلطة في الجزائر الحق في مراجعة بنود هذا القانون، سواء فيما يتعلق بالإنتاج أو باقي عمليات الاستغلال للنفط والغاز.

[3] Céline Ragon-Delmond, Op.cit, p. 24.

الصحراء الجزائرية، اتفاقيات ايفيان والتفاوض العسير

في عام 1952م؛ تَقدَّمَ السيد {**Pierre July**}، بمشروع قانون الإنشاء والتشكيل الإداري للصحراء الإفريقية الفرنسية المستقلة. وظهرت العديد من النصوص التي تتعلق بالصحراء؛ ثلاثة منها عام 1952م، سبعة في عام 1953م، خمسة عام 1954م، واحد عام 1955م، وخمسة عام 1956م. وفي 10 جانفي 1957م؛ أنشئت المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية، والتي تَضُمُ كل الأقاليم الصحراوية الخاضعة للهيمنة الفرنسية. وفي شهر أبريل من نفس السنة؛ أصبحت بمثابة مقاطعة صحراوية. وفي شهر جوان، نُصِّبَتْ وزارة الصحراء، وعُيِّن على رأسها الاشتراكي {**Max Le Jeune**}.

من خلال تحليل بسيط وربط منطقي لما تَقدَّم تفصيله؛ تتضِّح الأهمية القصوى التي اكتستها الصحراء منذ أن دخلت فرنسا الجزائر. وزاد هذا الاهتمام بعد التوصل إلى اكتشاف النفط فيها، والتأكد من مخزونها الضَّخْمْ الذي يخدم القاعدة الصناعية الفرنسية لعقود قد تطول، ويمنحها القدرة على لعب دور في صناعة القرار على المشهد السياسي الدولي. فراهنت فرنسا على أن تصبح الصحراء مفتاح حلٍّ لكل الانتظارات الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية، بعد أن اختيرت الصحراء مقرًا لقواعدها العسكرية، وتجاربها النووية، وأسلحتها السِرِّية.

إن الصحراء جغرافيًا؛ هي همزة وصل بين العديد من الدول الإفريقية. هذا الموقع الجيو-استراتيجي يُبَوِّأُ فرنسا مكانة محورية في القضايا الأورو-إفريقية. هذه الأهمية القصوى؛ جعلت الصحراء الجزائرية موضوعًا ساخنًا في المفاوضات بين الطرف الفرنسي، ومُمثِّلي جبهة التحرير الوطني في اتفاقيات أيفيان.

2-قضية الصحراء في اتفاقيات أيفيان، بين استراتيجية المشاركة ومحطّات التباين.

لقد كان لبعض الأحداث المحلية والدولية؛ دورٌ في دفع السلطات الفرنسية إلى قبول مبدأ التفاوض. ولعل مظاهرات 11 ديسمبر 1960م، والتي جاءت كرد فعل على مناورات ديغول ودعوته إلى جعل الجزائر فرنسية، فَأَكَّدَت هذه المظاهرات على الوحدة الترابية للجزائر وعزم شعبها على الاستقلال، مع التأييد التام لجبهة التحرير الوطني، وللحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. أما عن الوضع الدولي؛ فكان لصدور لائحة عن الدورة 15 للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة يوم 19 ديسمبر 1960م، والتي أَقرَّت أحقية الشعب الجزائري في تقرير مصيره، عنصرًا ضاغطًا على صانع القرار الفرنسي في البحث لإيجاد حلٍّ لهذه المعضلة.

قال الرئيس ديغول:[1] **" أَصْبحتُ متأكداً أكثر من أي وقت مضى، ورغم أننا نضيع الرجال والمال سُدَى في محاولتنا فرض الجزائر الفرنسية، وإن السِلْمَ لن يأتي إلا بمبادرات سياسية في اتجاه آخر، وعلى فرنسا أن تفعل ذلك".** وزادت حِدَّةُ العمليات والتفجيرات في مختلف المدن الجزائرية،[2] بعد رفض بعض القادة العسكريين وظهور التمرد على أعلى المستويات. حيث تَجرَّأَ الجنرال ماسي وصَرَّحَ لإحدى الجرائد الألمانية؛ بأنه يعارض هذه السياسة، وهو مُسْتعِدٌ لمقاومتها بمختلف الوسائل. ولم يكن هذا التصريح بريئا؛ بل بعد التشاور مع قادة

[1] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج.2 (منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999) ص. 134.
[2] نفس المرجع، ص. 148.

المعمرين الذين كان يتزعمهم لاَ قِيـَارْدْ (**LA GAILLARDE**)، ما دفع الرئيس ديغول الأمر بنقل كل من ماسي ولا قيارد، إلى باريس يوم 22 جانفي 1960م.

إن خيار التفاوض كان هو البديل الوحيد المطروح على الساحة السياسية؛ حيث وُجِدَ ديغول مُضْطَرًّا لقبول الضُّغُوطات السياسية والعسكرية لجبهة التحرير الوطني، فقال:[1]"في السادس عشر من شهر ديسمبر فتحت طريقًا مستقيمة وواضحة، الطريق الموصلة إلى السِلْمِ... فَحَقُّ الجزائريين في تقرير مصيرهم هو الوحيد للخروج من هذه الدوامة المعقدة والمؤلمة... أنني، مرة أخرى، التفت باسم فرنسا إلى قادة الثورة، إننا ننتظرهم هنا لنجد معهم نهاية مُشَرِّفَة للمعارك التي تتواصل حتى الآن. بعد ذلك، سيتم كل شيء لكي تعطى الكلمة إلى الشعب الجزائري وهو مطمئن البال وسوف لن يكون القرار إلاَّ ما يُقَرِّره هو بنفسه". بعد مرور أقل من أسبوع[2] على هذا الخطاب التاريخي، وصل إلى مولان[3] وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مكوناً من السيدين أحمد بومنجل[4] ومحمد الصديق بن يحيى.[5] غير أن اللقاءات بين الطرفين؛ لم تؤدِ سوى إلى كَسْرِ الحواجز النفسية، وفتح الأبواب واسعة أمام المفاوضات الحقيقية التي سوف تنطلق بعد استفتاء الشعب الفرنسي- بتاريخ الثامن جانفي 1961.

بدأت المفاوضات؛ حيث تَجـَدَّدَتْ الاتصالات في عهد الرئيس ديغول بدعوة منه في 14 جوان 1960م، وعُقِدتْ مفاوضات ميلان ما بين 25 و29 جوان 1960م. وكانت اللقاءات الرسمية العلنية بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وعُومل خلالها المفاوضان الجزائريان **«محمد بن يحي، وأحمد بومنجل»** بالمتمرِدَّيْنْ،[6] وعزلتهما في مَقَرِّ عمالة مولان من 25 إلى 29 جوان 1960م، وحرمتهما من كل الحريات الفردية والزيارات والاتصالات مع الصحافة. كما اشترطت السلطات الفرنسية؛ استسلام المجاهدين وفصل

---

[1] شارل ديغول، **مذكرات الأمل، التجديد 1958**-1962، ترجمة د. سموحي فوق العادة، ط.1 (بيروت: منشورات عويدات، 1971) ص. 95.

[2] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص. 151.

[3] مدينة صناعية في فرنسا تقع على نهر السين جنوب شرقي باريس التي تبعد عنها بحوالي 45 كلم عدد سكانها لا يزيد عن أربعين ألف نسمة.

[4] من المحامين الجزائريين الأوائل، دافع عن مصالي الحاج في الثلاثينات ثم أصبح سنة 1944 واحداً من المسؤولين البارزين في الحركة أحباب البيان والحرية. وفي سنة 1946 أصبح نائباً لفرحات عباس على رأس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وقد ظل كذلك إلى غاية اندلاع الثورة. لازم الحياد ثم التحق بصفوف فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا والتي أصبح عضواً قيادياً فيها سنة 1957، وهي نفس السنة التي عين فيها عضواً بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية. قام بدور أساسي في الميدان الدبلوماسي، وفي 1962، عين وزيراً للأشغال العمومية بأولى حكومة للجزائر المستقلة.

[5] من مواليد مدينة جيجل بالشرق الجزائري، ناضل في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي أسندت إليه مهمة تنظيم الطلبة. التحق بجبهة التحرير الوطني سنة 1955م، وعين عضواً بأول مجلس وطني للثورة الجزائرية. لمع كواحد من التقنيين الماهرين في فن المفاوضات، أشتغل رئيساً لديوان السيد فرحات عباس في الحكومة الأولى. كان من المفاوضين في أيفيان، وفي 1963، عين سفيراً للجزائر في الاتحاد السوفيتي ثم سفيراً في لندن سنتي 1966/65م قبل أن يستدعيه هواري بومدين كوزير للإعلام، ثم للتعليم العالي فالمالية. وفي سنة 1979 عين عضواً بالمكتب السياسي ووزيراً للخارجية، توفي على إثر حادث طائرة كانت تنقله إلى طهران سنة 1980.

[6] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989م**، ط.1 (الجزائر: دار المعرفة 2006) ص. ص. 116، 117.

انظر أيضا: * بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير "اتفاقيات أيفيان"**، تر. لحسن زغدار، محل العين جبائلي (بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987) ص. 19.

الصحراء الجزائرية، اتفاقيات ايفيان والتفاوض العسير

الصحراء. أمام إصرار الطرف الجزائري على الحق في تقرير المصير، والرغبة في بناء دولة مستقلة، لا تقبل فصل الجنوب عن الشمال.

الطرف الفرنسي- تَعَنَّتَ ورفض استقلال الجزائر دون القبول بفصلٍ للصحراء، فَصرَّحَ [1] « **Vincent Labouret»: "إذا أردتم إنهاء الصراع، يجب أن ترضوا بالجزائر مقصورة على الشمال، فالصحراء ما تزال موضوع الحوار بين فرنسا والجزائر".** وفي نهاية شهر جوان سنة 1960م؛ فَشِلَ اللقاء الذي جرى في مدينة مولان بين وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المكون من السيدين محمد الصديق بن يحي وأحمد بومنجل، ووفد الحكومة الفرنسية برئاسة السيد روجي موريس الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية. حيث اسْتَمَرَّتْ هذه المحادثات إلى غاية 29 جوان من نفس السنة؛ غير أنها باءت بالفشل بعد أن تأَكَّدت نوايا فرنسا الاستعمارية والخلافات الواضحة بين الطرفين حول العديد من القضايا الجوهرية التي أراد فيها الفرنسيون إملاء شروطهم سعيًا للتعجيل بوقف إطلاق النار لا غير، كما خُمِّلتْ الحكومة المؤقتة سبب فشل مفاوضات مولان.

وتواصلت انتصارات الثورة رغم الخسائر التي لحقت بها بأن أَفْشلَت مخطط شَّالْ، وَفوَّتَتْ الفرصة على ديغول ومشروعه "الجزائر فرنسية"، واستجابة الشعب الجزائري لنداء الجبهة أثناء زيارة ديغول للجزائر يوم 9 ديسمبر 1960م. وخرج الشعب في أبهى صور التضامن و والوطنية في مظاهرات 11 ديسمبر 1960، التي عَمَّتْ مختلف مدن الجزائر من العاصمة، وهران قسنطينة، بجاية، البليدة وغيرها، وَصَعَّدَ جيش التحرير الوطني من كفاحه.

أما على المستوى الخارجي، فقد نشطت بعثات جبهة التحرير الوطني على جميع الأصعدة؛ مما أَجْبَرَ حكومة ديغول

على العودة إلى طاولة المفاوضات شهرين بعد هذه الأحداث من خلال مفاوضات لوسيرن **«Lucerne»** بسويسرا في 20 فيفري 1961م.[2] وبمساعي سويسرية ممثلة في شخص أوليفي لانغ **«Olivier Long».**[3]

تَجَدَّدَت اللقاءات بين وفدي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المُمثَّلَة في الطيِّب بولحروف وأحمد بومنجل، والحكومة الفرنسية المُمثَّلَة من قبل براكروك، ثم شايي. ولاحقًا التقى جورج بومبيدو ومرافقه برونو دولاس **«Bruno de Leusse»** مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية، بالسيد الطيب بولحروف في نيوشاتل، وأَكَّدَ لهما إلى جانب نقاط أخرى على أَنَّ:[4]

---

[1] Rédha Malek, **L'Algérie à Évian, Histoire des négociations secrètes 1956- 1962**(Alger : Edition Dahleb) pp. 131-136.

[2] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص. 23.

[3] الوزير السويسري المكلف من طرف حكومته رئاسة الجمعية الأوربية للتبادل الحر.

[4] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص.ص. 24، 25.

-قضية الصحراء لا نقاش فيها وأضاف قائلا:" أنَّ الصحراء بحر له سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من تلك الشعوب، وعلى فرنسا أن تستشير الجميع". وقد اختلفت وجهات النظر في مفاوضات لوسيرن في النقاط التفاوضية وفق الجدول رقم 02.

هذه النقاط الخلافية؛ أَدَّتْ إلى توقيف المفاوضات بين الطرفين إلى موعد لاحق. تسارع الأحداث وَحِدَّتُهَا؛ دفعت الطرف الفرنسي الجلوس مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات. والتقى الوفدان في سويسرا مع بداية مارس 1961م وكانت الصحراء محور المحادثات؛ [1] مع اقتراح صيغة تأجيل التفاوض حولها إلى ما بعد تقرير المصير. إلا أن الوفد الجزائري كان رَدُّهُ واضحًا، نظراً لخطورة ذلك على مستقبل الوحدة الترابية، خاصة وأن محمد الخامس كان يطالب بمنطقة تندوف، كما طالب بها ابنه فيما بعد الحسن الثاني، ومطالبة الرئيس التونسي- بورقيبة بعلامة الكيلومتر 233. [2]

هذه المتغيرات كانت تلعب في غير صالح مستقبل القضية الجزائرية؛ بل تُغري دول إفريقية أخرى للمطالبة بحقِّهَا في هذا الثور الجريح، والاقتطاع من الصحراء، وهو ما يُدّعِمُ المقاربة الديغولية في حَلِّ مشكلة الصحراء من خلال استراتيجية المشاركة.

إن قبول الطرف الفرنسي أثناء المفاوضات السِّرية في سويسرا جبهة التحرير الوطني كُمُمثِّل وحيد للشعب الجزائري، إلى جانب بقاء مِلَّفِ الصحراء مفتوحًا، دفع الحكومة الجزائرية المؤقتة الإعلان عن الدخول في مفاوضات رسمية، وفتح المحادثات في أيفيان يوم 07 أبريل 1961م. إلاَّ أنَّ إعلان لويس جوكس « **Louis Joxe**» وزير الدولة المكَلَّف بالجزائر في الندوة الصحفية بوهران قبول الحركة المصالية **"الحركة الوطنية الجزائرية"** [3] كطرف في المفاوضات، دفع الوفد الجزائري إعلانه المقاطعة لهذه المفاوضات، وأُجِّلَتْ إلى غاية 20 ماي 1961 بمدينة ايفيان.

اِلْتَقَى الوفد الجزائري برئاسة السيد كريم بلقاسم، [4] والأعضاء، محمد الصديق بن يحي، أحمد فرنسيس، سعد دحلب، أحمد بومنجل والرائدين أحمد قائد وعلي منجلي، وكان رضا مالك المتحدث باسم الوفد، مع الوفد الفرنسي الذي تَرَأَّسَهُ السيد لويس جوكس **«Louis Jokes»**. وعلى الرغم من الجلسات المتكررة ما بين 20 مايو –13 جوان 1961؛ لم تُحْسَمْ القضايا الجوهرية. حيث اصْطَدَمَتْ بِإِصْرار الطرف الفرنسي- على مناقشة مِلَّف وقف إطلاق النار، بمعزل عن بقية المِلَّفات، والمساس بالوحدة الترابية للجزائر في إطار سياسة فصل الصحراء، ومسألة محاولة فرض الجنسية المزدوجة للفرنسيين الجزائريين. إلاَّ أن الطرف الجزائري رفض المساومة

---

[1] نفس المرجع، ص. 26.

[2] هي منطقة نفطية تقع في عارة الهامل غرب غدامس، تقدر مساحتها بـــ30 ألف كلم².

[3] **الحركة الوطنية الجزائرية**: تأسَّست في ديسمبر 1954 من قبل مصالي الحاج بعد الانشقاق الذي حدث في حزب الشعب الجزائري، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

[4] http://ar.wikipedia.org/wiki/اتفاقيات أيفيان Op.cit., 23/08/201 4 AM 06:50 at ,

الصحراء الجزائرية، اتفاقيات ايفيان والتفاوض العسير

على المبادئ الأساسية التي أقرها بيان أول نوفمبر 1954، الأمر الذي دفع بالسيد لوي جوكس رئيس الوفد الفرنسي تعليق المفاوضات يوم 13 جوان 1961.

جدول رقم (02)

موقف ديغـول	موقف الحكومة المؤقتة
الحكم الذاتي	السيادة الكاملة
فصل الصحراء عن الجزائر	وحدة التراب الوطني بما فيها الصحراء
تجزئة **الجزائر** عرقيا	وحدة الأمة الجزائرية، شعب عربي مسلم
طاولة مستديرة	جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد
الهدنة	وقف إطلاق النار

لم تنقطع المفاوضات بين الطرفين؛ بل استؤنفت في لوغران «**Lugrin**»[1] قرب الحدود الفرنسية السويسرية، ما بين 20-28 جويلية 1961م، وإصرار الحكومة الفرنسية على التنكر لسيادة الجزائر على صحرائها مُرَوِّجَةً لمغالطة تاريخية فحواها، أن الصحراء بحر داخلي تشترك فيه كل البلدان المجاورة. وتهدف من وراء ذلك ضرب الوحدة الوطنية، وإضعاف الثورة وتأليب دول الجوار عليها، دفع بالطرف الجزائري إلى تعليق التفاوض من جديد.

قال السيد رضا مالك الناطق الرسمي باسم الحكومة المؤقتة آنذاك:[2]"إن هذه المفاوضات لم تشكل حدًّا لسبع سنوات من الحرب القاسية فقط، بل مَثَّلَتْ فلسفة ثورية، وخط استراتيجي لكيفية حصول الجزائر على سيادتها. وأن محاولات تقسيم التراب الوطني التي تَضَمَّنَها مخطط غِي مُولِي، والتي كانت تستهدف الصحراء خاصة بعد اكتشاف النفط فيها عام 1956 م أطال في أمد الحرب". كما أَكَّدَ أن الوفد الجزائري كان له موقف ثابت حول السلامة الترابية، على الرغم من المحاولات الفرنسية المتكررة للتضليل. وأن انسحاب الوفد الجزائري من محادثات لوغران، كانت نتيجة لِلتَشبُّثِ بضرورة إدراج الصحراء في جدول الجولة الأخيرة من المفاوضات.

وعُلِّقت المحادثات؛ ولم تباشر الحكومة المؤقتة اتصالاتها إلا بعد خطاب الرئيس الفرنسي- شارل ديغول يوم 5 سبتمبر 1961م واعترافه الصريح بسيادة الجزائر على صحرائها. على إثر ذلك تَجَدَّدَت اللقاءات التحضيرية أيام،

---

[1] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص. 27.

[2] رضا مالك، "**الجوانب الخفية في اتفاقيات أيفيان**"، جريدة النصر، ع. 13882، يوم 2012/08/21.

28 -29 أكتوبر 1961 ثم يوم 9 نوفمبر 1961 في مدينة بال السويسرية،[1] جمعت رضا مالك ومحمد الصديق بن يحي بكلود شايي«**Claude Chaillet**» ودو لوس«**Bruno de Leusse**» عن الطرف الفرنسي. وفي يوم 9 و23 و30 ديسمبر 1961م، تفاوضت الأطراف مع تركيز الطرف الجزائري على الوحدة الترابية وقضية الصحراء.

إنَّ الانتفاضات الشعبية في المدن والمناطق المختلفة، وتأثيراتها على الأصعدة المحلية الإقليمية والدولية، غَيَّرَتْ من غطرسة المُسْتعمِر، وجعلت الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول في شهر جانفي سنة 1961م، يكتب:[2] "أن الجزائر تكلفنا أكثر مما تُدِرُهُ علينا... ولذلك فإنني أُكَرِرُ أن فرنسا تعمل على إيجاد حَلٍّ يخلصها منها نهائياً. وسوف لن ترى مانعاً في أن يقرر السكان الجزائريون إقامة دولة تتولى تسيير شؤون بلادهم". وأمام الضُّغوطَات المختلفة، اضْطَّرَ الرئيس الفرنسي ديغول الرضوخ والقبول بـ:

- 1-الصفة الجزائرية للصحراء شهر سبتمبر عام 1961م.
- 2-حتمية التفاوض مع جبهة التحرير على قاعدة الاستقلال التام يوم 02 أكتوبر 1962م.

بعد المصادقة على مسودة لِي رُوش من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أعلنت الحكومة المؤقتة مواصلة المفاوضات رسميًا في مدينة أيفيان الفرنسية "مفاوضات أيفيان الثانية".[3] التقى فيها السيد كريم بالقاسم، ومحمد الصديق بن يحي، والصغير مصطفاي، وسعد دحلب، والمحمد يزيد، وعمار بن عودة، ورضا مالك، ولخضر بن طوبال بالوفد الفرنسي. الذي ضَمَّ كل من روبير بورون، رولان كادي، برنارد تريكو، ايف رولان بيلكار، لويس جوكس، برين ودي لوس، فانسون لابوري، كلود شايبت، جون دي بوغلي، جون سيمون جنرال، أوبي ردي سونغان، بازيس مقدم، في جولة أخيرة من المفاوضات امتدت ما بين 17 إلى 18 مارس 1962. كما تَضَمَّنَتْ هذه الاتفاقيات؛ جملة من اتفاقيات التعاون في المجالات الاقتصادية، والثقافية سارية المفعول لمدة 20 سنة. وتَمَّ الاتفاق حول محاور منها:[4]

1- وقف إطلاق النار ابتداءً من يوم 19 مارس 1962م.

2- وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء.

3- وحدة الأمة الجزائرية وعدم وجود أية تجزئة.

4- جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري بأكمله.

---

[1] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص. 29.

[2] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص. 158.

[3] بلال رباحي، **"اتفاقيات أيفيان 19 مارس 1962 "**، جريدة المحور، ع.88، 2012، ص.11.

[4] Ben khadda Benyoucef, **Les Accords D'Évian** (Alger : Office des publications universitaires) p. 71.

الصحراء الجزائرية، اتفاقيات ايفيان والتفاوض العسير

لقد تَمَّ التركيز على الوحدة الترابية، وقضية الصحراء والبترول في لقاءات بال الأولى 28 و29 أكتوبر 1961م، ولقاء بال الثاني في 09 نوفمبر 1961م،[1] وأن وضع قانون البترول من صلاحيات الحكومة الجزائرية، ويخضع منح رُخَصِ التنقيب والاستغلال لصلاحية الدولة الجزائرية.

إن الصحراء؛ كانت من نقاط الخلاف الكبرى في مفاوضات اتفاقيات أيفيان بين السلطات الفرنسية، والوفد المفاوض الجزائري ممثلاً لجبهة التحرير الوطني، الذين أدركوا خطورة التنازل وما سيخلفه ذلك من تكاليف باهظة في مسيرة التَشْييد والبناء. لقد قَرَّرَ قادة جبهة التحرير الوطني في مؤتمر الصومام سنة 1956م، بتصميمهم الإطار العام للمفاوضات مع فرنسا، مع تحديد للإقليم الجزائري، ومنها الصحراء الجزائرية التي لا يمكن التفاوض حولها. ما دفع الرئيس الفرنسي إلى القول:[2] **«أن كل جزائري كان يؤمن بأن الصحراء يجب اعتبارها جزءاً من الجزائر».**

إن الطرف المفاوض الجزائري حسب السيد رضا مالك؛ [3]كانت اهتماماته تُرَكِّزُ على إنهاء الحرب، وتكريس السلم، وافتكاك الاعتراف الفرنسي بوحدة التراب الوطني، واعتبار الصحراء جزء لا يتجزأ من البلاد، إلى جانب وحدة الشعب الجزائري. خاصة بعد لجوئها إلى سياسة فرق تسُدْ، والحديث عن وجود أقليات وعرقيات، لا تَمُتُّ للجزائر بصلة، بل لها انتماءات بربرية ورومانية.

أما فيما يتعلق بالصحراء؛ [4] فإن السيد رضا مالك يقول إن فرنسا استثمرت أموال طائلة فيها ولم ترغب في التفاوض حولها، ما دفع الوفد الجزائري إلى الانسحاب، ومقاطعة المفاوضات في **"لوغران"**. هذه المقاطعة دفعت بالسلطات الفرنسية إلى التراجع عن استراتيجية ضَمّ الصحراء، لكن طرحت بديل التعاون رغبةً منها في مواصلة تجاربها النووية، ووافق الوفد الجزائري على منحها خمس سنوات كمهلة قبل مغادرتها. وقامت بإحدى تجاربها النووية، التي أحدثت ضَجَّةً في الإقليم، وانتقادات لاذعة كالتي قدمتها نيجيريا، وتهديدها بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا، خاصة وأن آثار هذه التجربة الكارثية مازالت حتى اليوم بادية على الإنسان والحيوان.

لم يكن استرجاع الصحراء سهلاً وهينًا؛ بل نتيجة مفاوضات مُرهقة تستحق كل التقدير والعرفان. وعليه فإن الرئيس الأول للحكومة الجزائرية المؤقتة السيد فرحات عباس قال:[5] "أن البترول الجزائري ملك للدولة الجزائرية، ولا يمكن التنازل عليه". وفي شهر فيفري 1961م في مدينة {**Lucerne**} طُرِحَتْ وجهتا نظر مختلفتان:

---

[1] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص. 32.

[2] شارل ديغول، مرجع سابق، ص. 138. **انظر:**

Benjamin Stora, **Le Mystère De Gaule, Son Choix Pour L'Algérie** (Paris : Robbert Laffont, 2009) p. 207-209.

[3] محمد مسلم، "**الجزائريون صوتوا على استقلال مشروط في جويلية 1962م، رضا مالك، فرنسا طرحت الشراكة ونحن أصررنا على التعاون**"، جريدة الشروق اليومي، العدد 3705، 04 جويلية 2012، ص. 03.

[4] محمد مسلم، مرجع سابق، ص. 03.

[5] Céline Ragon-Delmond, Op.cit. p. 25.

✍ 1-الطرف الفرنسي بقيادة جورج بومبيدو، و{**B.de Lusse**}، والذي أَكَّدَ على صعوبة تخلّي فرنسا عن مستثمراتها في الجزائر، وأَنَّ مصالح الجزائريين في التعاون مع فرنسا.

✍ 2-الطرف الجزائري بقيادة السيدين علي بومنجل، والسيد بولحروف واعتمادهما على المبرر الجغرافي. فالجزائر تتكون من الأطلس التِـــلّي، الهضاب العليا والصحراء، وعليه فإن الجزائر غير قابلة للتقسيم.

في شهر مارس من سنة 1961م في {**Neufchâtel**}؛ عاود المفاوضون الجزائريون التأكيد على وحدة التراب الجزائري، وهَدَّأَتْ الحكومة المؤقتة من روع الشركات الأجنبية المستثمرة في الصحراء في حالة احترامها للسيادة الوطنية. فهذه الأخيرة، مُسْتعِدَة لعقد اتفاقات تخدم مصالح الطرفين، لا يمكن أبدا التفاوض حول أحقية الجزائر في صحرائها. وفي 05 سبتمبر 1961م، وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقده الجنرال ديغول ذكر أن الجزائر المستقلة، مع شراكتها لفرنسا لها الحق في المطالبة بالصحراء ابتداء من شهر نوفمبر. وبدأت محادثات سرية في أيفيان وبعدها في {**Rousses**} في منطقة {**Jura**}، وَظَلَّتْ الصحراء هي نقطة الخلاف.

إن ممثلي جبهة التحرير الوطني رأوا في حالة اعتراف فرنسا بسيادة الجزائر على الصحراء؛ [(1)] فإنهم لا يجدون مانعًا من احترام المزايا التي قدمها قانون المحروقات الصحراوي لعام 1958م للشركات الفرنسية والأجنبية. وبعد وقف إطلاق النار الذي تَوَصَّلَ له الطرفان في 19 مارس 1962م، تم التوقيع عليها في 20 مارس 1962م واتفق الطرفان على ما يلي:

✍ 1-تعمل الجزائر وفرنسا على تكثيف الجهود لاستغلال هذه الثروات الطبيعية.

✍ 2-تحافظ الشركات الفرنسية والأجنبية المتواجدة في الصحراء على امتيازاتها وفق قانون البترول الصحراوي.

✍ 3-لا يمنح أي حق جديد للتنقيب في مناطق جديدة.

✍ 4-احتياجات الشعب الجزائري من المحروقات، يجب أن تُلَبَّى أولاً ثم التصدير.

إذًا؛ لم يكن سهلاً استرجاع الصحراء الجزائرية، بل كانت عملية شَاقَّة نتيجة إصرار الطرف الفرنسي- على ضرورة فصل الصحراء عن الشمال. إلا أن إصرار المفاوض الجزائري حال دون ذلك، وتم التوصل إلى اتفاقيات أيفيان التي يراها البعض أنها كانت مجحفة في حق هذا القطاع، وألغت حق الجزائر من التمتع بثرواتها واستغلالها، فكانت تهديدا للمصالح الوطنية. ما دفع بعض السياسيين الجزائريين إلى القول، [(2)] **«بأنّ الاستقلال الجزائري كان ناقصًا، وأن اتفاقيات أيفيان التي أفضت إلى استقلال الجزائر كانت ملغمة، وأعطت حَيِّزًا لفرنسا تمكنت من خلاله التَسَلُّلَ إلى مواقع السيادة الجزائرية».**

---

[1] **"أهم بنود اتفاقيات أيفيان"**، جريدة الجمهورية، 19 مارس 2012.

[2] يحي أبو زكريا، **من أحمد بن بله إلى عبد العزيز بوتفليقة** (الجزائر: د.س.ن) ص.06.

إذا كانت هذه الاتفاقيات تُنقِص من سيادة الجزائر وتخدش استقلاليتها. فلماذا لم يتم رفضها، والمطالبة بالوصول إلى أرضية اتفاق جديد يخدم المصالح الجزائرية؟ وهل أن اتفاقيات أيفيان كانت مفروضة على الطرف الجزائري؟

لقد أجاب على هذه التساؤلات الباحث الجزائري **«رابح محيوت»** فقال:[1] **"**أن المفاوض الجزائري بحكم نقص تجربته، حاول جاهداً الحفاظ على الشيء الأساسي، وهو الاعتراف بالدولة الجزائرية وتحقيق الوحدة الترابية لإقليمها. أما المفاوض الفرنسي لم يكن لديه ما يخسره؛ لذلك عمل على تغيير البنود التي تسمح له بالحفاظ على الامتيازات وبسط يديه على المحروقات...ثم يقول، أن أيفيان كانت تمثل الاتفاق الذي يحافظ على الأمر الواقع، وتثبيته بإجراءات محددة، على أساسها تم إنشاء هيئة فنية لتثمين باطن الصحراء، والتي تعرف باسمها الشائع {الهيئة الصحراوية}".

إن ما يمكن استخلاصه من خلال هذه المواقف والتباين في التوجهات والرؤى؛ أن كلا الطرفين كان لهما مُصَوِّغات منطقية لتوقيع هذا الاتفاق. فالمفاوض الجزائري؛ رغبته كانت جامحة في حصول بلاده على الاستقلال من جهة، والحفاظ على الوحدة الترابية التي كانت المتغير المستقل في هذه المفاوضات من جهة أخرى، خاصة بعد المحاولات الفرنسية العديدة لفصل الصحراء عن الشمال، بغية ضمان سيطرتهم على الثروات بعد الاستقلال، لكن من حسن الحظ أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل. أما الجانب الفرنسي؛ فيمكن قياس رضاه من خلال ضمانه السيطرة على الثروات النفطية، عن طريق الامتيازات اللامحدودة لشركاته المتواجدة في الصحراء الجزائرية.

إن الثورة الجزائرية كانت مثالاً للتمرُّدِ على النهب والاستغلال، وعنوانًا للتحدِّي، ما دفعها إل مواصلة المشوار فلم تكتف بما حَقَّقتْه أثناء الفترة الاستعمارية، بل واصلت مسيرتها التحررية بعد الاستقلال. فلم تبق السلطات الجزائرية مكتوفة الأيدي أمام شروط اتفاقيات أيفيان القاسية. بل ظَلَّتْ تعمل بحماس وطرق جديدة سياسية ودبلوماسية لتغيير هذا الوضع الذي لا يخدم مصالحها، وهو ما تَكَلَّلَ بالوصول إلى اتفاق شهر جويلية 1965 م، بعد سنوات من التفاوض الشَّاقِ والعسير.

إن النخبة السياسية الحاكمة آنذاك استطاعت أن تتفاعل مع مدخلات البيئة الدولية؛ من ضُّغوطَات محلّية، إقليمية ودولية، وأصْدَرَتْ العلبة السوداء مخرجات لقيت ترحيبًا من بعض الأطراف، وانتقادات لاذعة من أطراف معارضة. هذا التفاعل داخل النسق السياسي [2] وتأثيرات البيئة الداخلية بمختلف مكوناتها، وكذلك البيئة الخارجية، لم يُثنِ النخبة السياسية من المطالبة بضرورة تغيير بنود اتفاقيات أيفيان، وكذلك اتفاقات

---

[1] Rabah Mahiout, **Le pétrole Algérien** (Alger : SNED, 1974) p. 118.

[2] للمزيد حول **مفهوم الاقتراب النسقي**، وتحليل المدخلات والمخرجات، والتغذية الاسترجاعية، انظر:

Allan l.Larson, **Comparative Political analysis** (Chicago: Nelson Hall, 1980).
Gabriel Almond and Bingham Powel, **Comparative Politics today: worldview** (New York: Harper Collins Publishers, Fifth Edition, 1992).

جويلية 1965م، التي جاءت بعدها، بغية تجسيد الاستقلال الاقتصادي المُرافق للاستقلال السياسي الهَـــشّ.

خاتمة

أثبتت هذه الدراسة؛ أن استقلال الجزائر لم يُقدَّم على طبق من ذهب. بل أن الثمن المرتفع التي تُظْهِرَهُ أرقام الفواتير التي يحتفظ بها التاريخ، تثبت عكس ذلك. كما أن إعادة احتواء الصحراء وضمّها إلى الوطن، وعدم الانصياع وراء شعار الاستعمار "الصحراء فرنسية"، تطلَّب تضحيات جِسام، اختلفت المحدِّدات فيها بين عسكرية وسياسية واقتصادية وثقافية.

إن الصحراء اليوم؛ هي القلب النابض للاقتصاد الجزائري في ظِلِّ اقتصاد ريعي يعتمد بنسبة 97 % على عائدات المحروقات، ومداخيله في تَسيِّير العجلة التنموية، واعتماد المشاريع المختلفة على رؤوس الأموال القادمة من العوائد النفطية.

هذه الأهمية الاقتصادية والجيو-سياسية؛ جعلت السلطات الفرنسية لا تتوانى في اتخاذ كل الإجراءات، وتَبَنِّي مختلف الاستراتيجيات للحفاظ على الصحراء، خاصةً مع الثنائية القطبية بعد الحرب العالمية الثانية، واشْتِدَّاد حِدَّة التنافس والصراع، وتَرسُّخِ القناعات بأهميتها كمجال حيوي، يمكن من خلال التواجد فيه، امتلاك أدوات القوة للتأثير في المشهد السياسي العالمي. اقتصاديًا؛ لتواجد النفط والغاز. أما استراتيجيًا؛ يمكن توظيفها كمنطقة عازلة، يمكن اللجوء إليها لتأمين المنشآت الصناعية، وتخزين المعِدات العسكرية في حالة نشوب نزاع بين أوربا والاتحاد السوفيتي.

لقد عملت فرنسا على عزل الصحراء عن مطالب الحركة الوطنية التي أَكَّدت على وَحْدَة التراب الوطني، وعدم الرضوخ لأي تفاوض تُسْتثْنى منه الصحراء. فكتب التاريخ صفحات شكرٍ للمفاوض الجزائري، اعترافًا بإصراره على جزائرية الصحراء، وعدم إمكانية التفريط فيها، طال زمن الثورة أو قَـصُرَ مسار التفاوض. وانسحبت فرنسا من الصحراء مجبرة، واكتمل النصاب، وقُوِضّتْ كل مشاريعها لفصل الجنوب عن الشمال، وغدت الصحراء جزءً من الجزائر الشاسعة.

المراجع

***الكتب.**

1- الحاج موسى بن عمر. (2008). **بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا، ورهانات الثورة في الجزائر**. الجزائر: دار لوتو وزارة الثقافة الجزائرية.

2- بشير بلاح. (2006). **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989** (الإصدار 1). الجزائر: دار المعرفة.

3- بن يوسف بن خدة. (1987). **نهاية حرب التحرير "اتفاقيات أيفيان**. بن عكنون الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

4- بوقنطار الحسان. (2001). **السياسية الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام1967**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

5- شارل ديغول. (1971). **مذكرات الأمل، التجديد 1962-1958** (الإصدار 4). بيروت: منشورات عويدات.

6- محمد العربي الزبيري. (1999). **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962** (المجلد 2). بيروت: منشورات اتحاد الكتاب العرب.

***الجرائد.**

1- **الخفايا العسكرية لتشبث الفرنسيين بالصحراء.** (14 08, 1961). جريدة المجاهد(102)، الصفحات 9-8.

2- **أهم بنود اتفاقيات أيفيان.** (19 03, 2012). جريدة الجمهورية.

3- بلال رباحي. (2012). **اتفاقيات أيفيان 19 مارس 1962**. جريدة المحور(88)، 11.

4- رضا مالك. (21 08, 2012). **الجوانب الخفية في اتفاقيات أيفيان**. جريدة النصر(13882).

5- محمد مسلم. (04 07, 2012). **الجزائريون صوتوا على استقلال مشروط في جويلية 1962م، رضا مالك، فرنسا طرحت الشراكة ونحن أصررنا على التعاون**. جريدة الشروق اليومي(3705)، 03.

6- يحي أبو زكريا. (بلا تاريخ). **من أحمد بن بله إلى عبد العزيز بوتفليقة**. الجزائر.

***الكتب باللغة الأجنبية.**

1- Attilio, G. (1960). **Le Sahara des Africains**. Paris : René Julliard.

2- Benyoucef, B. k. (n.d.). **Les Accords D'Évian**. Alger : Office des publications universitaires.

3- Chesson, C. (1963). **Le Sahara dans L'Algérie nouvelle : Problème de L'Algérie indépendante**. PARIS.

4- Colin, A. (s.d.). **La guerre D'Algérie et les Algériens 1954-1962.** (I. D. Sous directions de Charles Ageron, Éd.) Paris, France : C.N.R.S.

5- Delmond, C. R. (2004, 09). **La politique Economique du Pétrole en Algérie.** Revue L'Algérianiste (107), p. 19.

6- Mahiout, R. (1974). **Le pétrole Algérien**. Alger : SNED

7- Malek, R. (1962). **L'Algérie à Évian, Histoire des négociations secrètes 1956-1962**. Alger: Edition Dahleb.